براغماتية الإخوان المسلمين في الربيع العربي

الكاتب: وحدة الدراسات الاجتماعية

التصنيف: الدراسات الاجتماعية

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا©

بعد انطلاقة الربيع العربي؛ وصل الإسلام السياسي للسلطة في بعض دول "الربيع العربي"، فأثيرت عدّة تساؤلات ذات صلة بطبيعة التأثيرات التي يمكن أن تحدثه تلك الأحداث على المنطقة عموماً وحركات الإسلام السّياسي خصوصاً، وشكل النظم السّياسية التي ستحلّ محلّ النظم الدكتاتورية التي تهاوت، وعن إمكان التحوّل الديموقراطي في المنطقة العربية، وطبيعة الديموقراطية وحدودها وتطبيقاتها المتوقّعة، وستبقى تلك التساؤلات ونظائرها مثار بحثٍ ونقاشٍ وجدلٍ ساخنٍ ومستمرّ.

أسئلة الربيع العربي

كان من بين أهمّ وأبرز تلك الأسئلة المثارة، على سبيل المثال وليس الحصر: أولاً، هل ستشهد المنطقة العربية أو دول الربيع العربي على الأقلّ تحوّلاً حقيقيّا نحو الديمقراطية، بعد موجة الثورات والانتفاضات التي اجتاحت المنطقة؟ وهل الإسلاميون الذين رفعوا شعارات تتضمّن المطالبة بتطبيق قيم الديموقراطية جادّون أو قادرون بالفعل على إقامة نظم ديموقراطية شبيهة ولو في الحدّ الأدنى بالنموذج الإسلامي التركي؟ هل الإسلاميون الذين وصلوا إلى سدّة الحكم ووعدوا ناخبيهم بإقامة نظم ديموقراطية يؤمنون حقّا بالديموقراطية ومبادئها، أم أنها ستبقى حبيسة الشّعارات فقط؟ ما هي طبيعة الديموقراطية التي يتطلّع إليها الإسلاميون، وما هي حدودها وإمكان تطبيقها على أرض الواقع؟ ما هي طبيعة العلاقة أساساً بين الدين والديمقراطية، وأين حدود التوافق والاختلاف، وهل البيئات العربية مهيّأة بالفعل للتحوّل الديموقراطي أم لا زالت الأرضية غير ملائمة لذلك الاستحقاق؟ ما هي المسارات والآليات التي من خلالها يمكن إحداث تحوّلٍ حقيقيٍّ نحو الديمقراطية في البيئات العربية وخصوصاً في دول الربيع العربي؟ ما هي العوامل الفاعلة التي يجب توفّرها في المنطقة العربية لإحداث التحوّل الديمقراطي، أم أن حدث الثورات وحده كافٍ لإحداث ذلك التحوّل المنشود؟ ما هي طبيعة العقبات التي يمكن أن تعترض مسيرة التحوّل الديموقراطي في دول الربيع العربي، وإلى أيّ حدٍّ يمكن أن يلعب العامل الديني وحركات الإسلام السّياسي من أثر في إحداث التحوّل أو إعاقته ومن ثم تجاوز تلك العقبات؟.. إلخ.. من التساؤلات التي يغلب على إجاباتها النفي والطبيعة السلبية لجهة النتائج.

ولعل السبب الرئيس الذي تتلخص فيه الصفة السلبية هو، أن من اعتلى سُدة الواجهات السياسية لمن قدم نفسه بوصفه معارضة "بديلة" للأنظمة القائمة يمثل تيار "الإخوان المسلمين" في الغالب الأعم، وهو تيار يعتبر المعادل السياسي للاستبداد المتمثل في الأنظمة الحاكمة، ناهيك عن الدور التركي – الإخواني بدوره – الداعم لمعادل الاستبداد ذاك.

أسـباب "صعـود" وتقـهـقـر "الإخـوان المسـلمين"

النموذج التونسي

إنّ الشعارات الديمقراطية التي ردّدها الإسلاميّون في مصر وتونس، أثناء الحملات الانتخابية، ولّدت شعوراً لدى غالبية الجماهير مفاده بأنّ ثَمَّةَ إسلاماً سياسيًّا جديداً قد ولد في العالم العربي، وأنّ هذا الإسلام يختلف عن الإسلام الذي عايشوه طيلة عقود مضت. هذا الشعور الإيجابي نحو الإسلاميين ترجم في صورة تعاطف ومنحهم الثقة والتصويت لهم في الانتخابات.

لكن حينما جرت الانتخابات في تونس وفاز حزب النهضة وتشكيله الحكومة ضرب راشد الغنوشي مثالاً فريداً في عدم ميله شخصيًّا نحو السّلطة بل أسند المهمّة لنائبه، والأهمّ من هذا أنه أعلن عن نهج ديمقراطي حضاري في التعاون مع الأحزاب الأخرى ودعاهم لمشاركة النهضة سلطة الحكم كما كانوا شركاء في الزّنازين، على حدّ تعبيره، وأجاب عن الأسئلة التي طرحها الناس والمراقبون، سواءً المتعلّقة بالحرّيات أو ملف المرأة والعلاقات الدولية، وصارت تونس (النهضة) معبّرة عن أسلوبٍ فريدٍ مطمئن للداخل والخارج، وأثنى الغرب، ومنه فرنسا، على توجّه الإسلاميين.

واقع الحال هذا في تونس كان بفعل الواقع التونسي اليساري الهوى والمنفتح على القيم الغربية لعقود من الزمن تحت تأثير البورقيبية التي تركت بصمة مستمرة في تطور المجتمع التونسي رغم سنوات الاستبداد. وهي إشارة التقطتها النهضة مع الوقت لتعمل على تشكيل ترويكا مع أحزاب علمانية تشترك معها في إدارة البلاد فتتجنب بذلك السيناريو المصري. لكنها لم تكن على مستوى الطموح التونسي في قضايا اجتماعية عديدة؛ وبقي الارتباط بالتنظيم العالمي مقيداً النهضة في لسوكها الوطني؛ وكذلك في الأمور الأكثر حداثوية مثل موضوع المرأة ومتعلقاته؛ والشراكة مع الآخر وعدم الاستئثار بالسلطة؛ مما جعل الشارع غير واثق ولا مطمأن لسلوك حزب النهضة وهذا ما يعبر عنه الامتعاض في غالبية الشارع التونسي.

النموذج المصري

لم يختلف الحال في مصر كثيراً عن تونس فإخوان مصر الذين حصدوا ٦٥% من أصوات الأغلبية الهشة، مما يعني السّيطرة الناعمة على مقاليد الأمور على السّاحة المصرية، مع فارق أن هؤلاء ذهبوا بعيداً في استثمار الطارئ التاريخي باعتلائهم السلطة التي ستقذفهم خارج دائرتها التي أصروا أنها لا تتسع لغيرهم. فعملوا على أخونة الدولة والمجتمع! وهذا كان خطأهم القاتل.

رغم أن نفوذ الإسلام السّياسي ووصوله إلى سدّة الحكم بعد ثورات "الربيع العربي" جاء نتيجة سلوك جديد ارتبط بظاهرة التأقلم الاضطراري من قبل "الإخوان" مع الأحداث الكبرى الحاصلة على الأرض.

وبالرغم من فشل الكثير من التجارب الإسلامية في الحكم في أكثر من بلد إسلامي، ولا سيّما تلك التي تولّدت من رحم "الإخوان"، مع أنّها بعثت برسائل غير مطمئنة للجماهير، إلا أنّ الشعارات الجديدة التي رفعها الإسلاميّون أثناء التظاهرات والحملات الانتخابية في دول "الربيع العربي" أعادت ثقة الناس مجدّداً للإسلاميّين ومنحتهم أصواتهم وأوصلتهم للحكم مرّة أخرى. على الأرجح، فإنّ ثقة الجماهير للإسلاميين يعطي إشارة واضحة على أنّ تلك الشعوب، حتى تلك اللحظة على الأقلّ، كانت لا تزال مستعدّة لمنح الحركات الإسلامية الفرصة مرّة أخرى لإثبات مصداقيّتها عبر بوابة تحقيق طموحات الجماهير وآمالها، والنهوض بمجتمعاتها واستعادة كرامتها وتعزيز قيم العدل والمساواة والحرية، وتنمية المجتمع ورفاهيته، من خلال الشّراكة الحقيقية في إقامة نظام ديمقراطي حديث، يكون الرافعة لبناء دولة مدنية قائمة على مبدأ المواطنة وسيادة القانون، ولا تفسح المجال لإعادة إنتاج الاستبداد مرّة أخرى بأيّ شكلٍ من الأشكال. في المقابل، كان رد "الإخوان" المزيد من التسلط عبر محاولاتهم الحثيثة على أخونة الدولة والمجتمع، وهو الأمر الذي سيلقون حتفهم السياسي على إثره كما حصل في مصر.

مسببات الصعود الإخواني؟

ليس سراً القول أن من بين مسببات صعود تنظيم "الإخوان المسلمين" هو انسجام الخطاب مع البيئة الاجتماعية، والاتّكاء على أرضية الدين والعمل التطوّعي (الإنساني) في سبيل استثمار البيئات الأكثر فقراً، وكذلك فساد النظم السياسية ومناهضتها للإسلاميين، وتجذّر الحركات الإسلامية في مجتمعاتها، مضافًا إلى تمتّعها بالخبرة السّياسية والإمكانات المالية والبشرية، كلّها عناصر قوّة امتازت بها حركات الإسلام السّياسي في معظم البلاد العربية منذ نشأتها، كما هي عوامل أساسيّة ساعدت بشكل حقيقي في ترسيخ شعبيتها في مجتمعاتها، سيّما فيما بات يعرف بدول "الربيع العربي". لكنّ تلك العوامل وحدها لم تكن كافية لدفع شرائح وقوى المجتمع المختلّفة في مصر وتونس لمنح أصواتها إلى الإسلاميين في مختلف جولات العملية الانتخابية ليحصدوا العدد الأكبر من المقاعد يتبوؤون أعلى المناصب السّياسية في الدولة. فلولا تمتّع تلك الحركات بقدرات تنظيمية هائلة، التي تمظهر في جانب منها خلال إدارة العملية الانتخابية والتحشيد الشعبي، خصوصاً في ظلّ ضعف ملحوظ لدى القوى السّياسية والاجتماعية الأخرى سيّما الناشئة حديثاً. لولا ذلك لما استطاعت أن تصل إلى ما وصلت إليه.

قد يكون من غير الملائم إجراء أيّ نوعٍ من أنواع المقارنة بين ما تتمتّع به حركات الإسلام السّياسي من قدرات تنظيمية وبقية القوى السّياسية والاجتماعية الأخرى، خصوصاً القوى الجديدة، التي كان لها الفضل الأكبر في حشد الجماهير في الميادين منذ بداية اندلاع الثورات، سواءً في مصر أو تونس، وذلك نظراً لوجود بون شاسع بين تلك القوى، وحركات الإسلام السّياسي، التي خاضت غمار العمل السّياسي منذ زمن طويل، مما أكسبها خبرة طويلة من جهة، وتنظيم هياكلها التنظيمية والإدارية ورصّ صفوفها بشكل محكم، من جهة أخرى.

لذلك لم يفاجئ الكثير من المراقبين بنتائج الانتخابات التي جرت في دول "الربيع العربي" بفوز الإسلاميين، علماً بأنّ القوي الجديدة غير الإسلامية، خصوصاً شريحة الشباب، هي التي كانت المحرّك الرئيس في الثورة التونسية والمصرية (وهي قوى متجاوزة للأطر الأيديولوجية والسّياسية)، وكان يفترض أن تصل إلى سدّة الحكم لكنها لم تحظَ بأيّ نوعٍ من أنواع السّلطة، بل أضحت خارج اللعبة السّياسية. السبب في ذلك ببساطة يعود إلى أنّها قوى غير منظّمة، على عكس القوي الحزبية والدينية التي كان إسهامها في الثورات إمّا قليلاً أو منعدماً، لكن لأنّها قوى تتمتّع بقدرات تنظيمية هائلة، استطاعت أن تقطف الثمرة. ذلك أن الحضور الضعيف للإسلاميين في الثورات العربية يعود إلى ذكاء قياداتها وإدراكهم لحساسية اللحظة الثورية وحساباتها، خاصّة في ظلّ إرث التربص السّلطوي والحذر الغربي من هذه الحركات، مما قد يزيد من احتمالات وأد الثورات العربية وإجهاضها في مهدها، كما حدث في الجزائر أوائل التسعينيات.

بَيْدَ أنّ ذلك أيضاً لا ينفي ضعف الخيال السّياسي لهذه الحركات وعدم استشعارها المبكر للزخم الثوري. ولعلّ أهمّ دلائل هذه الفرضية هو انعدام أو فقر الخيال الثوري لدى التيارات الإسلامية، وذلك نتيجة لخبرتها السّلبية مع الأنظمة الحاكمة كما هي الحال في مصر (الصّدام التاريخي بين عبد الناصر و "الإخوان"، فضلاً عن المواجهة المستمرّة بين مبارك والجماعة طيلة العقدين الأخيرين)، وسورية (أحداث حماة عام ١٩٨٢)، وتونس (أحداث باب سويقة عام ١٩٩٠). وقد اختزنت ذاكرة الإسلاميين هذه الأحداث طيلة العقدين الأخيرين، فكانت النتيجة إسقاط الخيار الثوري من حساباتها.

ولعلّه من اللافت أن لغة الخطاب الإسلامي الحركي طيلة العقود الثلاثة الماضية قد خلت من مفردات العمل الثوري كالتغيير، وإسقاط الأنظمة، وتعطيل الدساتير.. إلخ... زد على ذلك أن جاءت الثورات العربية نتيجة لفعل جماعي يتجاوز الأطُر التنظيمية والأيديولوجية والسّياسية الكلاسيكية، ومعبّرة عن قوي وتيارات جديدة لم تعرف العمل الحزبي بشكله التقليدي.

فالسّواد الأعظم للثورتين التونسية والمصرية لم يخرج من عباءة الأحزاب القائمة، وإنّما من حركات اجتماعية وثقافية تتسم بالمرونة الشديدة في حركيتها وأفكارها وعضويتها. وهو ما يختلف جذريّا عن طبيعة وبنية الخطاب الإسلامي الحركي الذي يتّسم بالمركزية الشديدة والالتزام الأيديولوجي والتنظيمي.

وهنا، كان أمام الحركات الإسلامية أحد خيارين، إمّا المشاركة في الثورات العربية، ولكن وفق شروط وقواعد اللعبة التي يحدّدها محرّكوها والدّاعون إليها، وإمّا عدم المشاركة، وما قد يؤدّي إليه ذلك من خسارة سياسية ومجتمعية ليس فقط بين قواعدها وأعضائها، وإنما أيضاً بين جموع الشعب. كما أن مشاركة الحركات الإسلامية في الثورة لم تكن أمراً اختياريّا أو بقرار تنظيمي، إنما كانت أمراً واقعاً فرض عليها بفعل تطوّرات الفعل الثوري الذي كان سريعاً وحاول الجميع اللحاق به. فعلى سبيل المثال، رفضت جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر المشاركة إيجابيّا في تظاهرة ٢٥ يناير ٢٠١١ في بداياتها. وهو أمر ليس غريباً على الجماعة، التي لم يكن لها حضور ثقيل في غالبية المناسبات التعبوية التي قامت في مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية (لم تشارك الجماعة في إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ وغيرها من إضرابات العمال والمهنيين والضرائب العقارية ... إلخ)، وذلك إمّا بسبب تخوّفها من قمع النظام لها، أو عدم تأثيرها في هذه الدوائر السّاخطة. في حين جاءت مشاركة الإخوان في الثورة المصرية، بعدما تأكّد لها أنّ ما يحدث يتجاوز كونه تظاهرة فئوية، كي يصل إلى العمل الثوري التاريخي.

كل متتبع لتاريخ تنظيم "الإخوان المسلمين" في علاقتهم بالسّلطة سيجد أنها كانت علاقة مدّ وجزر بسبب شيءٍ من البراغماتية السّياسية التي يتعامل معها "الإخوان" كثيراً في سبيل الوصول إلى السلطة تحت عباءة الدين.

هذا السّلوك بين التصالح مع السّلطات والتنافر معها، الذي لم يكن جديداً، جعل "الإخوان" يستفيدون من أيّة فرصة يمكن أن تتحقّق لهم في بناء تنظيمهم وامتداده أفقيّا في طول دول المنطقة، خاصّة في منطقة الخليج العربي، فمذ نشوء "الإخوان" كتنظيمٍ سياسيّ ودينيّ في مصر كانت ذهنية العلاقة مع دول الخليج حاضرة بقوّة، لذلك كثيراً ما سعى التنظيم إلى عقد صداقات جيّدة مع الخليجيين بوصفهم دولاً تميل إلى الرؤية المحافظة في سياساتها، لا سيّما في السعودية، وذلك بغرض اختراق المجتمع هنا أوهناك.

فالحركة الإسلامية التي كانت تعلن "تمسكّها" بشدّة بمبادئ الإسلام القائمة على إقامة حكم الدين في الدولة، و"خدمة" الناس و"منع" الفتن، و "تحرير" الأرض، و"نشر" العدالة، ، قفزت سريعاً وبخطى ثابتة نحو مربّع آخر قد لا تجده مترابطاً فكريّا أو عقائديّا مع ما وصلت إليه الحال بعدَما يُسمّى بـ"الربيع العربي"، فاتّجهت بعض تلك القوى الإسلامية إلى مغازلة

الغرب الأمريكي، وتقديم ولاءات الطّاعة بسيلٍ من التنازلات العقائدية في سبيل انتقالها إلى مرحلة الإسلام السّياسي أو الديمقراطي الذي يقبل بالتعايش حتى مع المحتلّ من أرضه، واحترام كافّة المعاهدات والتحالفات التي كانت إلى ما قبل عام تلقى سخط وتكفير تلك الجماعات، وأدارت حوارات مع الإدارة الأمريكية مستغلّة ما تعيشه البلاد من أزمات وحراك سياسيّ في الشارع العربي، فأعلنت بعض القوى الإسلامية إيمانها بالديمقراطية والتعدّدية والدولة المدنية وحرية المعتنق والفكر وحقوق الأقلّيات، وإيمانها بالسلام والتسامح، وطيّ صفحات الصّراع بمجملها، وهذا ما حدث مع الجماعة الإسلامية في كلٍّ من مصر وتونس والأردن وليبيا وسورية. كل ذلك تغير في لحظة بعد أن كانت قد صدعت آذان الناس بالتهجم على الغرب وإسرائيل تحت مسمى "معارضة".

خاتمة

إن السّلوك السّياسي للإسلاميين المتّسم بالبراغماتية، لم ينحصر في العلاقات مع النظم المحلية القائمة أو القوى السّياسية المنافسة، وإنّما كان هناك نصيبٌ منه تجلّى في العلاقة مع الغرب. فمعاداة الإسلاميين الواضحة للغرب، إلى جانب رفع الصوت عالياً للدعوة بمقاطعة إسرائيل وقطع أيّ شكلٍ من أشكال العلاقة معها، كان سلوكاً قديماً وشائعاً.

ولقد كان هذا السّلوك مبرّراً ومفهوماً من قبل الإسلاميين ما داموا في خندق المعارضة. لكن حينما وصلوا السّلطة، بعد تحولات "الربيع العربي"، تحوّلوا إلى الوجه الأخر المختلف تماماً وأصبحوا يتودّدون للولايات المتحدة. وكانوا بالأمس ضدّ اتفاقية السّلام مع إسرائيل ويهاجمون نظام مبارك ويطالبون بإلغائها، واليوم يعلنون احترامهم لها. ولقد كانوا في السّابق ضدّ الاستدانة وضدّ شروط صندوق النقد الدولي، واليوم هم الأكثر اعتماداً وحرصاً على الاستدانة من أيّ جهة وبأيّ شروط. وليس بعيداً عن نهج "الإخوان" الوصولي، وفي تونس والمغرب هذه المرة، إذ صرّح الغنوشي من قبل بأنّ حزبه لن يمنع "البكيني" ولن يغلق البارات، وأكّد بن كيران، رئيس الحكومة المغربية وأمين عام "حزب العدالة والتنمية"، أنّ مجتمعاتنا ليست بحاجة إلى "الأسلمة"، لأنّها مسلمة أصلاً، وأنّهم لن يضيفوا إلى إسلامها شيئاً، وأنّ حزبه لم يأتِ ليقول للرجال: التحوا، وللنّساء: تحجّبن. مؤكّداً رفضه التدخّل في خصوصيات الناس وفرض الفهم الديني لحزبه عليهم. ويعجب المرء أن يكون بين أنصار هذا الرأي المدافع عن الإسلاميين (الإخوان) بعض الكتّاب والمحلّلين الأميركيين والغربيين الذين يراهنون على "الإخوان" في السّلطة، ويتوقّعون أنهم سيصبحون عقلانيين معتدلين واقعيين وقادرين على كبح جماح التطرّف الإسلامي، وأنّهم سيلتزمون بقواعد اللعبة الديمقراطية بإقامة الدولة المدنية. لكن هذا الخطاب المزدوج لجهة النظرية والتطبيق سيكون مآله الفشل الذريع وعدم بلوغ المأرب الوحيد والأوحد، والمتمثل في السلطة تحت عباءة الدين.